الأخبار
al-akhbar

رئيس التحرير - المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

مدير التحرير:
وفيق قانصوه

مجلس التحرير:
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري

صادرة عن شركة أخبار بيروت

المكاتب **بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن**
تلفاكس:
01759500
01759597
ص.ب 113/5963

الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

التوزيع
شركة الأوائل
01 /666314-15 -
03 / 828381

الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

لنتّحد ضدّ التطبيع

الشيخ نعيم قاسم *

راهَن العدو الإسرائيلي على تعب الشعب الفلسطيني ويأسه. أحاطه بضغوطات التسوية بتبنٍّ عربي، معتقداً أنّ الأجيال الفلسطينية الشابّة ستتخلّى عن القضية ما يُسهِّل مشروعه الصهيوني بشرعنة احتلاله. لكن لم يتحقَّق أيّ واحد من توقّعاته، لأنّ شُعلة المقاومة كانت أقوى. وقد تلقَّاها أطفالُ فلسطين مع الحليب، بإيمان صادق، واستعدادٍ للتضحية، ومقاومة قلَّ نظيرها في التاريخ. بقيت فلسطين حيَّةً بأبنائها ومجاهديها، حيَّةً بتضحياتهم التي أبقت شعلة الحق الفلسطيني المشروع مضيئة ومستمرة. أراد الغرب وأميركا تثبيت الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ليزرع غُدَّة سرطانية تسيطر على المنطقة، وتكون أداةً للمشروع الاستعماري السياسي والثقافي والتربوي والاقتصادي في منطقتنا. لتكون فلسطين المحتلَّة ركيزة الاحتلال والمصادرة لمستقبل المنطقة، وتكون إسرائيل اليد الضاربة للتطويع الاستعماري، وسلب خيرات منطقتنا بشريّاً ومادّياً، وإلغاء أيّ خصوصية حضارية أو استقلال للبلدان العربية.

أنعش اتحاد شعوب المنطقة القضية الفلسطينية، وبدَّد غُربة أهلِها في هذا العالم الظالم والمستبدّ، وأنس هذا الالتفاف خيار الجهاد والمقاومة، وأعطت المساهمات الشعبية والحزبية بالعمل المقاوم ودعمه حوافز للاستمرار. وتتوَّجت الآمال باندفاعة كبيرة ولَّدتها ثورة إيران الإسلامية بقيادة الإمام الخميني (قده) التي بذلت الكثير مادياً ومعنوياً لدعم المقاومين في مواجهة المحتل الصهيوني. وكان لتجربة حزب الله في لبنان الأثر المعنوي الكبير في جدوى المقاومة لتحقيق الانتصارات في هذا الزمن الصعب، في إطار تعاونٍ برزت ثماره واضحة في الميدان.

عملت أكثر الأنظمة العربية، وخصوصاً الخليجية منها، لإحاطة القضية واحتوائها، بتبنّي التسوية والتنازل عن الأرض. وآخر مظاهرها مدريد وأوسلو ثم المبادرة العربية في بيروت. رفضت هذه الأنظمة أي دعم للمقاومة، إذ كان هدفها النهائي تكريس وجود إسرائيل والاعتراف بها. ولم يَرِد تحريرُ أو استعادة الحق وكامل الأرض الفلسطينية في أيّ من خطوات تلك الأنظمة أو أدبياتها.

انسدَّت آفاق التسوية بحسب الأطماع الإسرائيلية التي لا حدود لها، وأثبتت مقاومة الشعب الفلسطيني ومجاهديه جدارتها وعزمها على الاستمرار بهدف التحرير.

واستخدم الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، كلّ عناصر القوة لديه لإنهاء القضية الفلسطينية من خلال صفقة القرن، التي رفضها الفلسطينيون بالإجماع فسقطت. كان المأمول منها تحميل الفلسطينيين مسؤولية التفريط ببلدهم، فيلحق بهم عرب أميركا من دون أن يتحمّلوا أي مسؤولية عن التفريط بفلسطين بسبب رضى أهلها! فلم يعد أمام ترامب إلّا أن يُعدِّل خطوات ضرب القضية الفلسطينية، وتطويقها بالتطبيع، فلعلَّه يكسر العنفوان الفلسطيني ويجرّ الفلسطيني إلى تنازلات!

لا يستطيع عرب التطبيع أن يبرِّروا موقفهم الخياني للدين والعروبة وفلسطين، لأنّه يمثّل التخلّي عن القضية، بل أكثر من ذلك فهو دعمٌ للموقف التوسعي الإسرائيلي، واعترافٌ بالاحتلال وشرعنة وجوده على حساب الشعب الفلسطيني. ستكتشف بلدان التطبيع ورعاته أنّهم لم يَجْنوا إلّا الخيبة والخسران.

توجد سِمةٌ مشتركة لدى أنظمة التطبيع وهي أنّها أنظمة استبدادية، تخنق الكلمة في بلدانها، وتقمع حرية الرأي، وسجونها مليئة بأصحاب الرأي والموقف السياسي المعارض، وتعتمد على حماية أميركا والغرب لاستبدادها وبقاء حكّامها على عروشهم رغم ظلمهم وفسادهم.

لقد أسقط الشعب الفلسطيني صفقة القرن من داخل فلسطين. وهنا دور الشعوب العربية أن تُسقط التطبيع ومفاعيله في بلدانها، وأن تجترح الوسائل المناسبة لتعطيل أي أثر للتطبيع على فلسطين. ومن المهم الاستفادة من موقف الشعب المصري الأبي من كامب دايفيد، وعدم إعطائه التطبيع أي فرصة للحياة في مصر.

كانت هذه الأنظمة عبئاً على المقاومة الفلسطينية التي كانت تتأمّل أن تحصل منها على الدعم. ولعلَّ انكشاف أنظمة التطبيع رحمةٌ وخير، لتعرف فلسطين من معها ومن يتآمر عليها، بدل أن تبقى محاطة بالمواقف الرماديّة المضلِّلة. إنّه مصداق قوله تعالى: «لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ...» (التوبة47).

التطبيع حلقة من حلقات وأشكال الانقياد لمشروع المحور الأميركي الإسرائيلي، الذي أنتج الحروب في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، والعدوان على إيران، والحرب في أفغانستان... وهو الذي أنتج الفوضى في بلدان عربية عدة، وعبث باستقرارها، وأمسك باقتصادها، ويحاول أن يُمسك بمستقبلها الثقافي والسياسي.

الحلّ أن نكون في المحور المقابل، محور المقاومة، الذي ترعاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومشروعه المركزي هو مواجهة مشروع المحور الأميركي الإسرائيلي، على أنّ أبرز قضايا المواجهة فيه هي تحرير فلسطين والقدس من الاحتلال الإسرائيلي.

علينا أن نعمل في مواقعنا المختلفة في هذا المحور، لامتلاك كلّ أسباب القوة في المجالات المختلفة، والتسلّح إلى أقصى مدى، وأن يكون مجاهدونا ومقاومونا في الميدان وعلى أهبة الاستعداد للدفاع عن الأرض والاستقلال.

علينا أن نتَّحد في الموقف والدعم والمساندة والمقاومة، وأن نكون يداً قوية واحدة في مواجهتهم. وأن لا نهتم بدعاياتهم وإعلامهم ونظرياتهم في المواطنة وشروطها، لأنّهم يحاولون الضغط على المقاومين والنهج المقاوم، بنظرية الفصل بين البلدان وقضاياها، وضرورة عدم إغضاب الغرب بمشاريعه ومواقفه الظالمة، واختيار الدعة والاستسلام لعدم القدرة على المواجهة، وحرصاً على ترجمة حُبّنا للحياة بالاستكانة! واستبدال المقاومة بالموقف الدولي ليعيد لنا حقوقنا، ويسترد لنا أراضينا المحتلّة! وأن القوَّة المُقاومة التي لا غنى لنا عنها تستفزّ الغرب وتُعيق التنمية!

رابعًا: نحن في حزب الله لبنانيون وطنيّون حتى النخاع، ندافع عن أرضنا وأهلنا بثلاثي القوة: الجيش والشعب والمقاومة، ولا تُقنعنا مقولة الحماية الدولية لبلدنا لبنان، فقد جرّبناها في القرار 425 الذي بقي في الأدراج 22 سنة حتى التحرير المُشرِّف عام 2000، من دون تدخُّل دولي، وبخروج ذليل للإسرائيلي من لبنان من دون اتفاق، ومن دون أيّ قيد أو شرط. ولم تسقط مفاعيل الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 إلّا بالمقاومة. وعندما اعتدت إسرائيل على لبنان عام 2006، وشنَّت حرب تموز لثلاثة وثلاثين يوماً، كان القرار أميركياً ثم ساندته أوروبا وبعض الحكّام العرب وخصوصاً في الخليج، ولم تسقط أهداف العدوان بسحق حزب الله! ولم تنهزم فيه إسرائيل إلّا بجهاد المقاومين وشعبهم والجيش اللبناني.

ونساهم كحزب الله في الوقت نفسه ببناء الدولة وخدمة الناس. نحن معنيون بنهضة بلدنا اقتصادياً واجتماعياً، وأن يكون سيّداً مستقلّاً، وأن نمثّل الشعب بأمانة وإخلاص من خلال المجلس النيابي، وأن نعمل من خلال الحكومة على رسم سياسات البلد في المجالات المختلفة من ضمن هدف مركزي هو خدمة الناس. وفي هذه المرحلة الحسّاسة ندعو إلى تغليب مصلحة الوطن وتدوير الزوايا لتشكيل الحكومة بأسرع وقت، والتي من دونها يتجه لبنان إلى مزيد من الانهيار.

وفي الوقت نفسه نحن عروبيون، مع تحرير فلسطين والقدس، ومع دعم القضية الفلسطينية، ومع مقتضيات التعاون العربي لاستقلال جميع بلداننا، مع اليمن وسوريا والعراق والبحرين... ومع كلّ شعب عربي في تحقيق استقلاله وصدّ العدوان عليه، بما يُتاح لنا بحسب الظروف الموضوعية. ونخصُّ فلسطين، بأنَّنا نناصرها وندعم شعبها وأهلها ومقاومتها، ونقف معهم في الميدان، من أجلهم ومن أجلنا، فما أصابهم من جرثومة إسرائيل، أذاق العرب ولبنان المرارات والاحتلالات والفوضى، فمن واجبنا أن نكون معهم فنكون بذلك مع بلدنا وشعبنا.

وفي الوقت نفسه نحن إسلاميون، مع إيران الشعب، مع الإمام الخميني (قده) والإمام الخامنئي (دام ظله) والحرس الثوري الإسلامي، ومع بلدان وشعوب العالم الإسلامي، الذين يعانون من المشروع الأميركي الإسرائيلي، فاتحادنا يقوّينا، ويساعد بعضنا بعضاً. لن نتفرَّج على الأعداء يتّحدون من كلِّ حَدبٍ وصَوب في ائتلافات دولية، بل سنناصرُ بعضنا ولو بالكلمة. ليكُن واضحاً، لن يحلَّ أحدٌ مكان أحد، ولا شعبٌ مكان شعب، ولكن بتعاوننا يحفظُ كلُّ شعب خصوصيته وقناعاته، ويستفيد من إخوتّه وأشقائه في معركة دفاعه عن نفسه.

وفي الوقت نفسه نحن عالميون، مع المستضعفين في العالم، ندعم شعب فنزويلّا وكلّ شعوب العالم المستضعفة بما أمكن، وقد نقتصر أحياناً على الموقف، لكنه يضيف في رصيد المواجهة والتأثير.

وأخيراً: خلال العقدين الماضيين وقعت أميركا في هزائم عدّة، ومعها إسرائيل، وحقَّق محور المقاومة إنجازات مهمة في الصمود والنصر، هي واضحة وضوح الشمس في منطقتنا، والأملُ معقودٌ على المزيد.

لقد واجه شعب فلسطين ومقاومته في غزة أربع حروب، فصمدوا ونجحوا، واستمرّت المقاومة، هذا الشعب لا يمكن أن يُهزم، هذا الشعب علَّم المجاهدين في العالم كيف تكون التضحيات. «كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ».

نرسلُ التحية إلى المؤتمرات والاتحادات والهيئات والمؤسّسات الشعبية العربية التي أقامت مؤتمر «متحدون ضد التطبيع»، فهي واحدة من مساهمات دعم المقاومة.

كما نتذكّر صُنَّاع النصر، فتحية إلى الشهداء القادة في ذكراهم، السيد عباس والشيخ راغب والحاج عماد، وإلى شهداء كل الأمة وأخصّ بالذكر شهداء فلسطين والقدس، وإلى قائد محور المقاومة الشهيد قاسم سليماني.

> **نحن في حزب الله لبنانيّون وطنيّون حتى النخاع ندافع عن أرضنا وأهلنا بثلاثي القوة: الجيش والشعب والمقاومة**

---

* نائب الأمين العام لحزب الله

حدود التغيير في النظام والدولة: التحرّر من أثقال التأسيس أوّلاً

عبد الحليم فضل الله *

تمكّن النظام السياسي والاقتصادي في لبنان من النجاة على مدى مئة سنة من الولادة وسبعة وسبعين عاماً من الاستقلال، على الرغم من تكرار أزماته واطّرادها. و«الفضل» في ذلك يعود إلى الطائفية بوصفها عنصر حماية سياسية للسلطة، وإلى التسويات التي أعانته على قصوره الذاتي. لقد عطّل نظام تقاسم المصالح الذي أنشأه الفرنسيون مع إعلان دولة لبنان الكبير، الديناميات الاجتماعية التي يمكنها دفع الأمور قدماً إلى الأمام نحو نظام أكثر تطوّراً وحداثة. وقد جاء هذا التعطيل بالدرجة الأولى من خلال جعل الطائفية أقوى بكثير من الانتماءات الأخرى المناطقية والطبقية والمهنية والمؤسّساتية، بل إنّ الانتماء إلى الطائفة تمكّن بعد «اتفاق الطائف» من كسر ما يسمّيه ماكس فيبر العصبية البيروقراطية التي لا تستوي أوضاع القطاع العام ولا تستقيم أموره من دونها. لكنّ العامل الطائفي لم يكن مستقلّاً ولا مكتفياً بنفسه، بل تفاعل مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التي ضخّمت الفروقات بين الجماعات، وجعلتها أرضاً خصبة للاستغلال السياسي. ولم يصبّ ذلك في مصلحة عموم أبناء تلك الجماعات كما يزعم، بل لحساب فئة قليلة جدّاً منهم. وكان أصحاب الأجندات الطائفية والتضليلية، هم الرابح الأكبر غالباً من بين السياسيين في جميع المراحل من الاستقلال إلى يومنا هذا.

مساومات قلقة

كانت استمرارية النظام السياسي في لبنان محكومة لمساومات عدّة ساعدته على الإفلات من طائلة التغيير الحتمي. بدءاً من المساومة الأولى التي أنتجت ميثاق عام 1943، فأعطت لبنان استقلاله، وصار نظام تقاسم السلطة بموجبها جزءاً لا يتجزّأ من كينونة البلد الناشئ وشرطاً لبقائه. حقّقت هذه التسوية مرادها في قيام دولة متحرّرة من أعباء الاندماج في المحيط العربي الأوسع، وتحظى بحرّيات اقتصاديّة واسعة وبنسبة أقل من الحريات السياسية، مع تركيبة اجتماعية تجمع على نحو مفارق بين التحرّر والانفتاح والانطواء والتمايز الثقافي والتمييز الاجتماعي والفئوي. كان الالتباس معمّماً في النظام الذي بُني عليه الكيان: توزيع السلطة على نحوٍ مثير للجدل، وليبرالية تجارية جمعت بين انفتاح مفرط على الخارج وانغلاق داخلي محكوم للاحتكارات ذات النفوذ، ونمو معطّل للتنمية ومحبط للتقدّم المستمر.

أدّت هذه المساومة إلى الشيء ونقيضه: ازدهار في العاصمة ومحيطها منحها مستوى معيشة مماثلاً لبعض دول جنوب أوروبا، وفقر في مناطق الأطراف يقرّبها إلى أوضاع دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقيّة. وكذلك توزيع طائفي يحقّق رضى الجماعات عن نفسها، لكن سرعان ما ينقلب إلى سخط للأسباب الاقتصادية والاجتماعيّة المذكورة تارةً، ولدواع جيوسياسيّة تارةً أخرى. وقد حصل في خمسينيّات القرن الماضي أن حاول اليمين القوي في حينه استغلال اختلالات الصيغة لربط لبنان بأحد الأحلاف الغربية المستحدثة (حلف بغداد)، ما أدّى إلى احتدام الصراع الداخلي والوصول إلى حافّة الهاوية.

وهنا كانت المساومة الثانية، فبعد أحداث عام 1958 جرى التعامل مع ثلاث قضايا خلافيّة مع إهمال قضيّة رابعة. واقتضى ذلك: اعتماد موقف وسطي يضع لبنان شكلاً خارج الأحلاف والمحاور، وإصلاح الإدارة العامّة وتحقيق قدر من التوازن الطائفي في توزيع الوظائف العامّة، والعمل على تقويم أعوجاج الاقتصاد والإنفاق الاستثماري والاجتماعي الحكومي من دون المساس بركائز النظام الاقتصادي، أمّا القضيّة التي أُهملت فكانت إصلاح النظام السياسي الذي بقي موغِلاً في طائفيّته وغارقاً في انقساماته، التي مهّدت مع أشياء أخرى للحرب الأهليّة. انتهت تلك الحرب إلى مساومة ثالثة، هي «اتفاق الطائف»، الذي سعى إلى ترميم النظام من خلال صيغة جديدة «أكثر إنصافاً» لتقاسم الحصص الطائفية بدعوى أنّها مرحلة انتقالية تقودنا إلى نظام جديد. وللتعويض عن افتقار النظام الانتقالي للوسائل التي تكفل توازنه، أُطلق مارد المحاصصة والزبائنية والفساد من قمقمه، فابتلع النظام ودمّر الاقتصاد، وجعل الظلم الاجتماعي العابر للانقسامات الطائفية، بديلاً من الاختلال الطائفي والافتئات المناطقي الذي كان سائداً قبل الحرب. ومع ذلك، حظي لبنان بعد «الطائف» بشيء من الاستقرار الداخلي والوفرة الاقتصادية المؤقتة التي قامت على بركان المديونيّة المتراكمة، والقدرة الشرائية المفتعلة والمصطنعة. بقي هذا البركان خامداً زهاء ربع قرن، قبل أن ينفجر بفعل أزمات المنطقة والعقوبات الأميركية والإخفاق السياسي، وتحت وطأة الفساد والنهب وضرب أركان الدولة وإقامة دولة عميقة ذات غرف طائفية وسياسية محمية من كلّ أنواع المحاسبة والمساءلة والرقابة، وكلّ ذلك على حساب الإدارة العامّة التي بنيت أواسط القرن الماضي.

أيّ دولة؟

يدفع فشل المساومات السابقة وتعثّرها إلى التفكير بنوع آخر من المخارج إزاء المأزق الكياني، يفترض به أن يتحاشى تاريخاً طويلاً من الرهانات الخاسرة والخاطئة. ولا يجدي نفعاً محاولة العودة إلى الماضي «المشرق» للعثور على طريقنا نحو المستقبل، فإنجازاتنا التي يجب البناء عليها، جاءت من خارج المسرح السياسي التقليدي بل على الرغم منه، وتحقّقت بالتعارض مع ذلك الماضي ونماذجه المرجعية التي ما زال يحنّ إليها كثير منّا. ولنتذكر هنا أنّ الإجابة على سؤال عالق منذ نشأة لبنان بشأن دوره في المنطقة، وموقعه في صراعاتها، ونظرته إلى سبل ضمان أمنه القومي لم تأتِ من طريق المساومات والتسويات المذكورة أعلاه، بل من خلال الفعل التاريخي الذي بادرت إليه المقاومة من دون أن تلقي بالاً إلى تعقيدات الصيغة ومترتّبات التوافق، فأثمر ذلك تحريراً عام 2000 وانتصاراً عام 2006 ودحراً للإرهاب بعد ذلك. قد يفضّل بعضهم الانطلاق من السؤال المعتاد بشأن الدولة التي نريد: هل هي دولة مدنية أم علمانية أم لا طائفية أم توافقية أم...؟ إلّا أنّ ترتيب الخيارات على هذا النحو مثير بحدّ ذاته للانقسام وينطوي على بذور جديدة للشقاق الفئوي والأيديولوجي والعقائدي والثقافي، وسيفتح الباب أمام جدالات عقيمة لا نهاية لها ولا طائل منها. والتركيز على الهوية المعلنة للدولة وسرديّاتها الصاخبة، لن يفضي إلّا إلى تكرار توترات الماضي ولو بقوالب جديدة، فيما المطلوب الاتفاق على الدور الفعلي الذي ستؤدّيه الدولة والأهداف الرئيسية التي تريد أن تحقّقها.

وبقول آخر، يجب أن تكون المساومة الجديدة نقطة عبور إلى دولة حقيقية لا شراء مزيد من الوقت أو تعميق المحاصصة أو تفكيك السلطة ومؤسّساتها أو لقيام تفاهمات عابرة أخرى تمتصّ الغضب الشعبي قبل أن تعيد القديم إلى قدمه. والغاية المنشودة هي أن تكون الدولة قوية بما فيه الكفاية لقيادة مجتمعها نحو الغايات التي تريدها، وقادرة على مواجهة التحدّيات والمخاطر الداخلية والخارجية، والتموضع بصورة مؤثرة في موازين القوى، وصلبة بامتلاكها قطاعاً عاماً فاعلاً ومؤسّسات منتجة.

لكنّ فتح الأبواب الموصدة في وجه إصلاح النظام، يحتاج إلى نظرة متكاملة ومترابطة لكلّ ما يمسّ شؤون بناء الدولة وقيامها. ونستعير هنا من غرامشي فهمه للدولة القوية التي يجب أن تتمتّع بخاصيتين: اختراق البنى التحتية للمجتمع وامتلاك الهيمنة الأيديولوجية. وبذلك، تصبح وظيفة ما هو «مدني» تفعيل طاقة المجتمع باتجاه قيام دولة متكاملة الأركان السيادية والاجتماعية والوطنية. كما نستفيد كذلك من تحليله لمنابع قوة الدولة التي تكمن في البنى المادية (الاقتصادية)، والقدرة على الإقناع (الأيديولوجية) وأدوات الإرغام والقسر (لدى مؤسّسات السلطة)، ونضيف إلى ما تقدّم عناصر ممّا يمكن تسميته ميتافيزيقيا السياسة، والتي تعبّر عنها على وجه الخصوص القيم الجامعة، التي لا يقوم متّحد اجتماعي أو جماعة سياسية من دونها، بل لا بدّ من التحلّي أيضاً بقدر من الروحانية السياسية التي لا يضيرها أن تتجاوز الصراع على المصالح والسلطة بالمعنى الضيق للكلمة، من أجل الوصول إلى ما هو أسمى وأشمل وأبعد. إنّ قيام الدولة القوية والقادرة والصلبة على النحو المذكور، يقتضي اتخاذ طريق معاكس للذي سلكناه في تاريخنا السياسي. فقد أقمنا «البنى المادية» أي الاقتصاد، على الاستعانة بالخارج والاعتماد عليه في استعارة مخزون مفتعل للثروة، سرعان ما يندثر عندما تنفجر الفقاعات وتستعر الأزمات، وأحللنا العصبيات الطائفية والفئوية محل القدرة على الإقناع بدل امتلاك ناصية خطاب عام يحاكي المصالح الوطنية الراسخة. واستعملت شبكات السلطة الظاهرة والمستترة، في التحريض وبثّ الفرقة لقمع الميول الوطنية والنزعات التحرّرية والإصلاحية. لتكون النتيجة تبديد القيم السياسية ذات الطابع العمومي، في خضم نزاع ضار ومديد على المكاسب والمنافع والنفوذ.

تغيير المقاربة والاتجاه

إزاء ما تقدّم، سنجد أنفسنا إذا ما حاولنا تبديل الاتجاه، في مواجهة حلقة مفرغة في الداخل، بين القائلين بالتغيير الجذري في جانب والمدافعين عن الوضع القائم في جانب آخر، وسيواجهُنا من الخارج ضغط متعدّد الأوجه والأهداف، لإعادة نسج مظلّة «الطائف» من دون خيوطها السورية، أو لجعل لبنان إحدى ساحات المواجهة الهادفة إلى تسهيل مرور التحالفات الإقليمية الجديدة من خلال كسر التوازن الحرج القائم حالياً، أو لتسهيل مهمّة إسرائيل في إيجاد عمق عربي وامتداد متوسطي لها، فضلاً عن إمكانية جرّ لبنان إلى أن يكون إحدى ساحات الصراع المستجد على النفوذ الأورو - متوسطي.

يرى أحد طرفي الاستقطاب الداخلي المستجد، أنّ الأسُس التي قام عليها النظام قد تقوّضت بالكامل ولم يعد بوسع الطائفية أن ترمّم مشروعيته المتآكلة بفعل الانهيار السياسي والاقتصادي وزوال مزاعمه الأخلاقية وانكشاف أسطورة فرادته على حقيقتها. وقد تغذّت هذه المشروعية حتى الأمس القريب من أربعة منابع آخذة بالنضوب: رضى الطوائف والمذاهب عن دورها ومكانتها داخل الصيغة، وانتظام العلاقة بين «النخبتين» السياسية والاقتصادية والمالية داخل النظام والدولة، والجمع بين فعّالية الحد الأدنى في عمل الإدارة العامة من ناحية والمحاصصة والفساد وتقاسم المنافع داخلها من ناحية ثانية، والانضواء تحت مظلّة إقليمية قامت على تفاهمات مؤقتة وتسويات لا تستمر طويلاً. ولأنّ منابع المشروعية تتآكل وتزول، يرى بعض اللبنانيين أنّ المطلوب هو جمهورية جديدة لا جمهورية ثانية أو ثالثة، وهذه دعوة «مثالية» تنمّ عن روح جدية ومثابرة عند بعض حاملي لوائها، لكنّها تخفي عند آخرين حنيناً إلى النادي السياسي، أو رغبة بالنفاذ إليه ضمن مبادلة مفادها الاعتراف بالمشروعية «المدنية» للنظام، في مقابل إضافة مقاعد كافية للوافدين الجدد.

المتمسّكون بالوضع القائم يعتقدون من جانبهم، أنّ الطائفية السياسية لم تستنفد أغراضها بعد، ولا يمكن تخطّيها في الظروف الراهنة لإنها إحدى ركائز الاستقرار، ويحتاج تجاوزها إلى تحوّلات ثقافية واجتماعية وسياسية ما زالت بعيدة المنال. مشكلة النظام بحسب هذا الرأي ليست في الطائفية نفسها، بل في سوء تطبيقها أو الافتئات على بعض أطرافها، أو خيانة مبادئها، أو عدم احترام النصوص التي تستند إليها. وإذا كانت أزمة النظام والدولة تقتضي لدى هؤلاء تصحيحات وتعديلات هنا وهناك، فلتكن بأقل مقدار وفي حدود الضرورة وبما لا يمسّ الصيغة، بل بما يجدّد شبابها ويعقلنها ويحافظ على روحها، ويصون أركان التوافقية: الفيتو المتبادل، والائتلاف الواسع، والنسبيّة. لا يلتفت أصحاب هذا الرأي إلى أنّ التوافقية صارت جزءاً من تاريخ الأفكار أكثر منها قاعدة لتسيير أنظمة قائمة بالفعل، كما يتجاهلون أنّ الطائفية في بلدنا تحوّلت إلى كارتيل لحكم «النخب» أكثر منها وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي.

إنّ تجاوز العقبات الداخلية والخارجية التي تمنع الانعتاق من الماضي، لا يكون إلّا من خلال تغيير المقاربة نفسها، وليس باستبدال استقطاب بآخر أو الاستسلام للتناقض «الأبدي» بين التصورات والأهداف والمصالح. ونقطة البدء يجب أن تكون من تفكيك المخاوف والهواجس التي تعطّل قدرة الأطراف المختلفة على القيام بتنازلات مفيدة، والاعتراف من ثمّ بمصالحها المشروعة بعد عزلها عن المصالح غير المشروعة، وبعد ذلك، بل على أساسه، توضع المبادئ والقيم العامة التي تحكم منظورنا للدولة التي نطمح للوصول إليها.

توسيع قاعدة النظام وخياراته

وإذا كان التعامل مع الهواجس والمصالح هو الخطوة الأولى في تحقيق ما تقدّم، فإنّ الخطوة الثانية تقتضي فتح مظلّة الدولة إلى أقصى حد ودعوة الكل إلى الانضواء تحتها، وهذا يوجب أيضاً فتح أبواب النظام الموصدة أمام الجميع: أنصار التوافقية الطائفية ومناوئيها، الباحثين عن التغيير الجذري والمتمسّكين بالوضع القائم، المستفيدين من ريوع الدولة والمحرومين منها... إلخ، وبذلك يكون التفاعل داخل المؤسّسات، بديلاً من الإقصاء السياسي في جانب ونزع المشروعية في جانب آخر، وكلاهما يفسح في المجال أمام صنوف من التمرّد على الدولة والخروج عن النظام العام، ويفضي إلى أشكال مقيتة من العنف المادي والرمزي، بل أمام محاولات في غير محلّها لإحلال المجتمع المدني محل المجتمع السياسي. لكنّ الوصول إلى النقطة التي تضع الجميع تحت مظلّة الدولة بأوسع تعريف لها، يتطلّب تسويات فرعية وتعديلاً في آليات عمل السلطة وتطبيقاً حازماً للأنظمة والقوانين وتحييد الإدارة العامة عن الطبقة السياسية وقطع صلاتها بها، والحفاظ على الحضور الشعبي والاستعانة بزخمه لمنع التغاضي عن الإيفاء بمتطلّبات الإصلاح وللمضي قدماً في سبيله.

(مروان بو حيدر)

أمّا الأزمات الآتية من خارج الحدود، فلا يمكن تجاوزها من دون التوافق على الثوابت والمنطلقات التي تحكم سياسات لبنان الخارجية، والتي يفترض أن تتّصف، بداهة أو بحكم تجاربنا الشاقة، بالتوازن والفعّالية، وأن تساهم في تكريس حضور لبنان في الخارج، وأن تتيح له أوسع دائرة للشراكة مع الآخرين على أساس تلاقي الأهداف والمبادئ والقيم، أو تقاطع المصالح وتبادل المنافع، أو جميعها معاً. وهذا ما يدعو إلى أن تكون علاقاتنا الخارجية محكومة لثلاثة معايير متضافرة: التكامل مع المحيط العربي، وتطابق أو تقارب التصورات والمبادئ تجاه قضايا المنطقة والعالم، وتلاقي المصالح أو تقاطعها. إن توافقاً كهذا من شأنه أن يسمح بنشوء شراكات وتفاهمات خارجية أوسع نطاقاً ممّا يتيحه لنا الخيار الغربي بشروطه المتشدّدة وتكلفته المرتفعة، ويجعلنا قادرين على مواجهة المتغيّرات التي تزيدها خطورة محاولات بعض محترفي السياسة الارتماء في أحضان المخطّطات الدولية كلما أطلّت برأسها. إنّ تنويع الخيارات في السياسة الخارجية يسمح أيضاً بوصل لبنان من خلال العالم العربي وبالتضامن معه، بالمشاريع الاقتصادية العالمية الكبرى للدول الصاعدة، ما يضعه في كفّة الرابحين لا الخاسرين من تقلّص المركزية الغربية، وفي عداد المستفيدين لا المتضرّرين من بروز عالم متعدّد الأقطاب اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ومتنوّع أيديولوجياً وثقافياً وغني بالمنظورات الجيوسياسية التي لا تقوم بالضرورة على القطع مع الآخرين أو الصراع معهم.

حقائق جديدة

لقد رُسمت الحدود في المشرق العربي قبل أكثر من قرن من الزمن على رمال متحرّكة، وبخطوط ضعيفة، لكنّها صمدت أمام الرياح العاتية بفعل القصور الذاتي لا القوة الحقيقية. وهذا ما يجب أن نتجاوزه في بحثنا عن عالم عربي جديد حاضر في معادلات المنطقة والعالم. أما بالنسبة إلى لبنان بعد مئة عام من الولادة المتعثّرة، فإنّ نقطة البدء في توطيد دعائم الدولة، تكون في الخروج من الماضي والإقرار بالحقائق الثلاث الآتية:

الأولى، هي أنّ المقاومة شكّلت ولا تزال ضمانة الوصل بين ثلاثة توافقات ترسم استقرار هرم الدولة، استراتيجيّاً؛ بالتوفيق بين المشاركة في القرار الإقليمي والتفاعل مع قضايا المنطقة وتحدّياتها، وبين التطلّع إلى ذلك من بوابة رؤية وطنيّة متمايزة ومنسجمة مع المصالح المحليّة والتسويات الاجتماعيّة المتوافق عليها. الفعاليّة الاستراتيجيّة تعني هنا أنّ لبنان لن يكون بعد اليوم «ساحة» أو مجرّد «جسر» أو «رسالة»... بل إلى جانب ذلك دولة حقيقيّة تبحث عن وجود قوي ومؤثّر في الجيو - استراتيجيا التي تنتمي إليها.

وسياسياً؛ بإيجاد فرصة للإنقاذ الاقتصادي وتجديد بناء الدولة وإصلاح السلطة من دون إطاحة المؤسّسات وتخريب هياكلها، واجتماعياً بتمثيل مصالح الفئات الشعبية العريضة التي كانت مستبعدة طوال عقود عدّة عن دائرة القرار، ولجعل المنطق الاجتماعي حاضراً وقوياً بما فيه الكفاية أثناء رسم السياسات العامة لهذا البلد.

والحقيقة الثانية، هي فشل الخيار الغربي الذي هيمن على لبنان منذ نشأته وما زال بصورة ما، متحكّماً بمصيره. وتعبّر الأزمة المالية والنقدية التي نمرّ بها اليوم عن إخفاق هذا الخيار لأسباب لها علاقة بالسياسات العامة للدولة وبالنيوليبرالية الزائدة، وبإقامة الاقتصاد على ركائز تتناسب مع تصوّر خاطئ لأوضاع الإقليم، قوامه «السلام» مع العدو من ناحية ودوام الوفاق العربي - العربي من ناحية ثانية.

أمّا الحقيقة الثالثة، فهي أنّ كسر السرديات الطائفيّة، لا يكون بإحلال سرديات «مدنية» شبيهة بها مكانها، تحاكي مصالح فئات دون أخرى، وتتعامل مع بعض وجوه الأزمة دون غيرها، بل يحتاج الأمر إلى مشروع شامل ونزيه يستوعب نجاحاتنا ويتحاشى إخفاقاتنا، ويرد على الأسئلة الجوهرية العالقة منذ الاستقلال في السياسة والجغرافيا السياسية والاقتصاد، والتي كان ثمن عدم الإجابة عليها غالياً من أرصدة استقرارنا ورفاهيتنا ووجودنا.

وسواء كانت المشكلة بحسب رأي بعضهم تكمن في طبيعة النظام نفسه الذي يقتضي تغييره، أو هي برأي آخر في إدارة العلاقة بين مكوّناته ومؤسّساته، ما يوجب إصلاحه وتطويره، أو كانت بحسب رأي ثالث في الصيغة الطائفيّة، ما يفتح الباب أمام صيغة للحكم لا تقوم عليها، فإنّ جوهر الحل يجب أن يتعامل مع العناصر التاريخيّة للأزمة لا مع مظاهرها فقط. وهذا وحده الذي يتيح تكريس دور لبنان الفاعل في المنطقة سواء في مواجهة العدو أو في الحفاظ على التنوّع والتعدّدية كما فعلت المقاومة. وإعادة بناء الاقتصاد على قواعد جديدة، ليكون اقتصاداً اجتماعيّاً منتجاً ومحقّقاً للتنمية والرفاه ومحرّراً من التبعية. وإذا تعذّر في الإصلاح السياسي الاصطدام بالنواة الصلبة للنظام أي الطائفيّة، فليُبدأ بتقويم اعوجاج أنظمته الفرعيّة والتي ستؤثر في نهاية المطاف على بنيته وركائزه. ولا بدّ في السياق نفسه، من تجديد «النخبة السياسية» (إن صحّت التسمية) وتنقيتها من الشوائب ولجم جنوحها المزمن والخطير نحو الفساد والاستزلام واستغلال الموارد العامّة لمصالح ذاتية وخاصّة والتحريض الفئوي لحرف الانتباه عن الأزمات الفعلية...

لقد سجّل لبنان نجاحات عدّة في الحالات التي تخطى فيها الرؤى التقليدية لمؤسسي الكيان وقواعد العمل السياسي الموروثة، وعندما تحرّر جزئياً من العطالة الجيوسياسية التي وضعته في هامش المنطقة. فكان النجاح في استعادة هوية لبنان العربية المشرقية المتماهية مع محيطها، وأفلح جزئيّاً ونسبيّاً في تطوير سياسات النظام من خلال الطَّرْق على جدرانه من الخارج، كما في تطوير السياسة الدفاعية بالاعتماد على إنجازات المقاومة وانطلاقاً من انتصاراتها. وقد قُيّض للبنان، بفضل المقاومة أيضاً، النجاة من عاصفة الحرب في سوريا، بعدما كاد يصبح ميداناً من ميادينها وقاعدة للهجوم عليها وهدفاً من أهدافها وساحة لتصفية الحسابات المرتبطة بها. وهذه مراكمات تاريخية ومساومات مفصلية يجب البناء عليها للانعتاق من قيود التأسيس وملابساته وأثقاله وتسوياته التي انقضت صلاحيتها.

> **إنّ قيام الدولة القوية والقادرة والصلبة يقتضي اتخاذ طريق معاكس للذي سلكناه في تاريخنا السياسي**

---

* رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وأستاذ جامعي